وزارة المالية
Ministry of Finance
رؤية عمان 2040
نتقدم بثقة Moving Forward with Confidence
أغسطس
2021

الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

	حتى نهاية يوليو 2020	حتى نهاية يوليو 2021
متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	974	954
متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	52.4	54
صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع)	2,634.9	2,639.1

الأداء المالي حتى نهاية يوليو 2021 م

مليون ر.ع

بيانات مبدئية

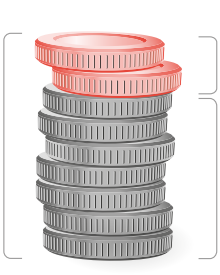

نسبة التغير
الإيرادات 0.5٪
الإنفاق (4.7%)
العجز (22.2%)

الإيرادات العامة للدولة تسجل ارتفاعًا والإنفاق العام والعجز ينخفضان بنهاية يوليو 2021م

الإيرادات

حققت إجمالي إيرادات الدولة المحصلة بنهاية يوليو 2021م ارتفاعاً بنسبة (0.5%) مقارنة بإجمالي الإيرادات المحصلة بنهاية يوليو من عام 2020م. حيث أن ارتفاع أسعار النفط الذي بلغ متوسط سعره حتى نهاية يوليو 2021، (54) دولار أمريكي، كان لها الأثر في ارتفاع صافي الإيرادات النفطية (النفط والغاز) المحصلة بنهاية يوليو 2021 والتي بلغت نحو (3,573.9) مليون ريال عماني، محققة ارتفاعاً بنسبة (3.4%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2020.

من جانب آخر، ارتفعت الإيرادات الجارية بنسبة (34.9%) عن ما هو محقق في عام 2020، ويعزى ذلك إلى تحصيل توزيعات أرباح الاستثمارات من جهاز الاستثمار العماني والبالغة نحو (613.3) مليون ريال عماني.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية يوليو)	2020	2021	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	2,634.9	2,639.1	%0.2
إيرادات الغاز	823.1	934.8	%13.6
الإيرادات الجارية	1,196.3	1,614.7	%34.9
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	534.3	25.6	-
إجمالي الإيرادات	5,188.6	5,214.2	%0.5

الإنفاق

استمر الإنفاق العام للدولة بالانخفاض مع استمرار الإجراءات الحكومية الرامية إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته، حيث بلغ الإنفاق بنهاية يوليو 2021م نحو (6,420.1) مليون ريال عماني، مسجلاً انخفاضاً بنسبة (4.7%) مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

العجز

سجل العجز في الميزانية العامة للدولة بنهاية يوليو 2021 انخفاضاً بنسبة (22.2%) عن العجز الفعلي المسجل في عام 2020م، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع إيرادات الدولة وانخفاض الإنفاق العام بنهاية يوليو 2021م مقارنة بنفس الفترة من عام 2020م.

الاقتصاد العالمي

وفقا للتقرير الشهري الصادر في أغسطس الماضي عن وحدة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادي العالمي والآفاق المستقبلية، فإن النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان يعاود الانتعاش مدعومًا بعدة عوامل تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية التحفيزية والتدابير الصحية والحدودية للحد من إصابات كوفيد-19 والوفيات إلى جانب حملات التطعيم ضد كوفيد-19. وقد تمكنت البلدان ذات معدلات التطعيم المرتفعة تمكنت من إعادة فتح اقتصاداتها تدريجياً كما ينعكس ذلك في زيادة طلب المستهلكين والأسعار.

وقد أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الصيني انتعش بقوة وبسرعة من تبعات الجائحة، لكن من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد في وقت لاحق من العام حيث تهدف السياسات المتخذة إلى كبح جماح الائتمان.

أما في دول الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن يكون الانتعاش الاقتصادي لهذه الدول أبطأ بسبب ضعف الإنفاق الاستهلاكي.

أسواق النفط العالمية

وفقًا لما جاء في التقرير الشهري الصادر عن البنك الدولي عن شهر يوليو، فقد بلغ متوسط سعر خام برنت 73 دولار للبرميل في يونيو وهو أعلى مستوى شهري له منذ عام 2018. وقد ارتفعت أسعار النفط بسبب انتعاش الطلب على النفط بمقدار 3.2 مليون برميل يوميًا في يونيو ليصل نحو 96.8 مليون برميل في اليوم، مع توقعات باستمرار هذا الانتعاش. وقد ارتفعت أسعار النفط أعقاب النقاشات التي حدثت في يوليو الماضي بين أوبك وشركائها حول حصص الإنتاج المستقبلية، متجاوزاً سعر 77 دولار للبرميل، إلا أن بتاريخ 18 يوليو توصل أعضاء أوبك والأطراف المعنية إلى اتفاق جديد يقضي بزيادة إنتاج النفط بمقدار 400 ألف برميل يوميًا كل شهر اعتبارًا من أغسطس. عقب ذلك انخفضت أسعار النفط بشكل حاد بعد الإعلان إلى ما دون 70 دولار للبرميل.

الاقتصاد المحلي

أطلقت وزارة الاقتصاد في أغسطس الماضي "مبادرة التحفيز الاقتصادي لتحفيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بالشراكة مع القطاع الخاص، والتي تتضمن (8) مبادرات تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك العاملة في قطاعات التنويع الاقتصادي المستهدفة من خلال دعم تعافيها والتوسع في إيجاد الحلول المبتكرة لمنتجاتها وتسويق أعمالها وخدماتها.